



الجغرافيا السياسية للمياه في أحواض الأنهار المتنازع عليها في بلاد الشام

الكاتب: نور حمد، باحثة ومحلة في قضايا الشرق الأوسط

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية "IISS" / نُشر بتاريخ 27 تشرين الأول 2025



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

الجغرافيا السياسية للمياه في أحواض الأنهار المتنازع عليها في بلاد الشام

الكاتب: نور حمد، باحثة ومحللة في قضايا الشرق الأوسط
المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية "IISS" / نُشر بتاريخ 27
تشرين الأول 2025¹.

يُعتبر الشرق الأوسط أكثر المناطق في العالم تعرضاً لندرة المياه، مما يجعله ساحة رئيسية للصراع من أجل السيطرة على الموارد المائية النادرة. تشكّل دول الشرق الأوسط 16 من أصل 25 دولة في العالم تعاني من أشدّ شحّ في المياه. كما تُعتبر المياه المشتركة مورداً نادراً واستراتيجياً، مما يجعلها عرضة للاحتكار والصراعات بين الحكومات.

تُعتبر حقوق المياه في أحواض الأنهار المشتركة موضوعاً متنازعاً عليه في المنطقة، حيث يتأثر بها العراق وسوريا بشكل خاص. يقع كلا البلدين في أسفل مجرى النهر، مما يجعلهما عرضةً للتغيرات الأحادية في إمدادات المياه من دول المنبع، التي قد تحوّل مياه الأنهار لتلبية احتياجاتها المحلية. ورغم سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وتراجع التوترات بين العراق وتركيا، فإن حل النزاعات المائية طويلة الأمد في بلاد الشام يسير ببطء وبدون وضوح في الأفق.

أحواض الأنهار المتنازع عليها في بلاد الشام

خصّصت اتفاقية عام 1987 حقوق المياه بين تركيا وسوريا، وكذلك بشكل غير مباشر بين العراق من خلال معاهدة لاحقة تم التصديق عليها عام 1990. واستكملت

¹ Water geopolitics of disputed river basins in the Levant. <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2025/11/water-geopolitics-of-disputed-river-basins-in-the-levant/>

هذه المعاهدة بمذكرة تفاهم عام 2009، التي نصت على تعزيز التعاون الفني بين الدول الثلاث المطلة على النهر.

على الرغم من هذه الاتفاقيات، قامت تركيا بتحويل تدفقات الأنهار وبناء السدود على حساب جيرانها في مجرى النهر. على سبيل المثال، يشمل مشروع جنوب شرق الأناضول التركي، الذي يهدف إلى توليد الطاقة الكهرومائية وري أكثر من مليون هكتار من الأراضي الزراعية في الجنوب الشرقي، أكثر من 22 سداً عبر نهريّ دجلة والفرات، وكلاهما يعدان مصدرين رئيسيين للمياه لسوريا والعراق. ونتيجةً لذلك، تم تقييد تدفقات المياه إلى العراق وسوريا بشكل كبير.

منذ أن بدأت مشاريع السدود التركية في عام 1975، انخفضت إمدادات المياه في العراق من هذين النهرين بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40 في المائة، كما انخفض تدفق المياه إلى سوريا بنسبة 40 في المائة.

ومما زاد الطين بلة بالنسبة للعراق، أن إيران حوّلت المياه من الزاب الصغير، حيث انخفضت مستويات المياه بنسبة 80 في المائة بسبب سد كولاسا الإيراني، ومن نهر ديالى لتلبية احتياجاتها الزراعية ومياه الشرب المحلية.

أعاقت النزاعات الداخلية اتخاذ إجراءات عراقية ملموسة بشأن هذه القضية. في عام 2021، أعلن مسؤولون عراقيون من وزارة الموارد المائية استعدادهم لمقاضاة إيران بشأن سياساتها المائية أمام محكمة العدل الدولية، في انتظار قرار من وزارة الخارجية العراقية والحكومة المركزية. ومع ذلك، لم تصل القضية إلى محكمة العدل الدولية، ويعود ذلك على الأرجح إلى نفوذ إيران في السياسة العراقية، سواء من خلال تمويلها للفصائل العراقية أو من خلال موقعها كمورّد رئيسي للغاز الطبيعي للعراق.

تولت حكومة إقليم كردستان زمام الأمور بنفسها، فقامت ببناء سدود كهرومائية في الإقليم (تسعة سدود حتى عام 2019) على حساب المحافظات العراقية الأخرى. وفي خلاف مع الحكومة المركزية، أوقفت السلطات الكردية تدفق المياه، مما زاد من حدة الانقسام السياسي في العراق. كما أدى الإحباط من العملية العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني في العراق، وصفقات النفط التركية الكردية التي تستبعد الحكومة العراقية، إلى تعقيد التعاون المائي بين البلدين.

في ظل حكومة الرئيس أحمد الشرع المدعومة من تركيا، قد تجد سوريا صعوبة في الضغط على تركيا بخصوص قضايا الأمن المائي. وقد اشتكى أسامة أبو زيد، نائب وزير الطاقة السوري، مؤخراً من عدم قدرة تركيا على إيصال حصة العراق وسوريا من مياه نهر الفرات. يتعقّد التعاون المائي بشكل أكبر بسبب تدفق الأنهار الرئيسية، وخاصة نهريّ الفرات والخابور، عبر المنطقة الشمالية الشرقية التي تسيطر عليها القوات الكردية في سوريا، والتي تعتبرها تركيا تهديداً استراتيجياً. وقد قصفت تركيا سد تشرين قرب حلب، الذي كان تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، عدة مرات هذا العام.

رياح التغيير

مع ذلك، قد يكون التغيير قادماً. فقد أدى التقارب بين العراق وتركيا إلى موجة من دبلوماسية المياه، ولكن على الرغم من توقيع اتفاقية إطارية لتقاسم المياه في عام 2024، والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، لم تفِ تركيا بالتزاماتها بشأن حقوق المياه.

سيطرت قوات الجيش السوري أمنياً على سد تشرين في أبريل/نيسان 2025، في إطار اتفاق أوسع لدمج قوات سوريا الديمقراطية والمؤسسات الكردية في

الحكومة السورية. وقد يمهد هذا التطور الطريق لمفاوضات فعّالة على مستوى الدولة بين سوريا وتركيا.

كما اتفق العراق وسوريا في آب/ أغسطس 2025 على تعزيز تعاونهما وتشكيل فرق فنية مشتركة لمراقبة مستويات المياه والمقاييس الهيدرولوجية الرئيسية، بالإضافة إلى تنسيق تعاونهما مع تركيا بشأن تقاسم المياه. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه التدابير الجديدة غير واضحة. وبما أن تركيا تُعتبر داعماً رئيسياً للشرع، فقد تجد سوريا نفسها عالقة بين المصالح الوطنية والنفوذ التركي، مما قد يُضعف موقفها التفاوضي في المفاوضات المستقبلية.

بموجب القانون الدولي، يجب توزيع حقوق المياه في الموارد المشتركة، مثل الأنهار العابرة للحدود، بشكل عادل بين الدول، إذ تنص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية على استخدام المياه بشكل "منصف" و"معقول"، وتفرض التزاماً عاماً بالتعاون و"عدم التسبب في ضرر جسيم" للآخرين. ومع ذلك، تُعتبر هذه الاتفاقية إطاراً عاماً فقط. ويُعتبر العراق هو الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي انضمت إلى هذه الاتفاقية.

المحصلة

يُلقى ارتفاع درجات الحرارة وتكرار الجفاف بظلاله على مستقبل التعاون المائي في المنطقة. ووفقاً لهيئة المناخ العالمية، من المرجح أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين إلى حدوث جفاف شديد كل خمس سنوات في سوريا والعراق، وكل عامين في إيران. وفي الأردن، من المتوقع أن ينخفض معدل هطول الأمطار بنحو 17% بحلول عام 2050. كما يُتوقع أن ينخفض متوسط

نصيب الفرد من المياه المتاحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما دون الاحتياجات الإنسانية الأساسية بحلول عام 2030. في غياب أطر التعاون الإقليمي والتطبيق الصارم للقانون الدولي، قد تستمر الدول في مواجهة صعوبات في تلبية احتياجاتها المائية الوطنية دون مراعاة احتياجات جيرانها، مما يهيئ الظروف لصراعات إقليمية مستقبلية.
